الفصل التاسع

الأخيرون

The Last

ها قد آن الأوان لنعرض لتلك الدول التي تخلفت في هذه المسيرة. سار الفصلان الأولان من هذا القسم بطريقة خطية تقريباً، حيث قدما سرديات تتابعية تقليدية للنمو الاقتصادي في هولندا وإنجلترا وفرنسا وأسبانيا واليابان. وحيث إن الخاسرين في السباق الاقتصادي العالمي يشكلون حالات لم تحدث أصلاً، أي خيول رفضت الجري في السباق، فإن قصصها لا يمكن أن تُحكى كسردية تاريخية تقليدية.

يتمحور تاريخ الفشل الاقتصادي حول مقاومة الثقافات التقليدية للتغيير. ولذلك لا يمكن أن يُبحَث بسهولة بطريقة التحليل دولة بدولة. ولكي نفهم لماذا أخفقت بعض الدول في أن تزدهر، لا بد أن نفحص منطقتين واسعتين، وإن كانتا محددتين ثقافياً: الإمبراطورية العثمانية والعالم العربي الحديث الذي انبثق عنها، وأمريكا اللاتينية.

سنناقش في النصف الأول من هذا الفصل كيف تطورت عوامل النمو الأربعة – حقوق المِلكية، والعقلانية العلمية، وأسواق رأس المال، والنقل والاتصال الحديثان – في الإمبراطورية العثمانية التي أنتج تفككها ذلك القِدر الذي يغلي بالفقر والسخط في الشرق الأوسط الحديث وشبه جزيرة البلقان. وسنفحص في النصف الثاني من الفصل بعض جوانب أسواق رأس المال وحقوق المِلكية في أمريكا اللاتينية، خاصة التأثير الباقي للميراث الاستعماري الأسباني – الذي نوقش في الفصل الثامن – الذي لا يزال يكبل النمو الاقتصادي لأمريكا اللاتينية.

حتى وقت قريب كانت الموضة الأيديولوجية تقطع بأن التفاوت في توزيع ثروة العالم نتج عن الاختلافات في الثروة الطبيعية واستغلال بعبعي الماركسية التوأمين - الاستعمار والإمبريالية — لهذه الثروة. سنحلل في نهاية الفصل تلك النظرية، بكل من الأدلة الإحصائية والأمثلة القصصية القوية.

على أننا لا نستطيع أن نغطي كل دول العالم الفاشلة، خاصة في أفريقيا وآسيا، لأنها كثيرة جداً. ويمكن للقارئ المهتم أن يطبق دينامية العوامل الأربعة بسهولة من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية على بقية دول العالم المتخلفة.

لماذا تأخرت الدول الإسلامية؟

سنطبق الآن نموذج العوامل الأربعة على أحد خطوط الفصل الجيوسياسية الأساسية في عالم اليوم، ذلك الذي يفصل بين الغرب العلماني والمجتمعات الإسلامية التقليدية. سنتقصى جذور اليأس العربي في التاريخ المؤسف للعوامل الأربعة في الإمبراطورية العثمانية. وفي الفصل التالي سنتبع هذا التحليل بمقاربة سوسيولوجية كثيفة البيانات تقترح أن الفجوة المتزايدة في الوضع الاقتصادي بين العالمين الإسلامي والغربي لا علاقة لها بالعقيدة الدينية، وإنما بالثقافة المحلية.

يمكن بكل سهولة، من منظور مطلع القرن الحادي والعشرين، أن نعتبر الإسلام "رجعياً"، أي غير قادر على أن يزود أتباعه بالأدوات الأساسية اللازمة لإنجاز مستوى الحرية الفردية والرخاء اللذين أصبحا بديهيين في الغرب. لكنك إذا أرجعت الساعة خمسمائة سنة أو حتى ألف سنة، سترى الصورة المقابلة لعدم التوازن القائم اليوم: ثقافة إسلامية قوية ونابضة بالحياة تقف على أهبة الاستعداد لاجتياح خليط الدول المسيحية الفقيرة المتخلفة.

بعد الموجة الأولى للفتح الإسلامي في القرن السابع، انقسم المسلمون سريعاً إلى عدد من الخلافات[١] المتحاربة، ولم تتحقق دولة إسلامية متماسكة تضم الجميع إلا بعد فتح القسطنطينية على يد الأتراك العثمانيين في عام ١٤٥٣م. وفي أوج الإمبراطورية العثمانية لم يكن يضاهيها غير الصين في المساحة والقوة والإنجاز الثقافي والتطور العلمي.

ولك أن تعرف أنه حتى قبل الصعود العثماني، كان علم الفلك العربي لا نظير له في العالم. ففي القرن الحادي عشر كان ابن الهيثم، الذي يعرف في أوروبا باسم الهازن Alhazen، قد صاغ نظريات للبصريات والسماوات كانت أكثر تقدماً بكثير منها في عصر الظلام الأوروبي[٢]. وبنا الأتراك في عام ١٥٥٠م فناراً على البوسفور بارتفاع ١٢٠ درجة، وقد كان بذلك أضخم وأكثر تقدماً من أي نظير له في أوروبا[٣].

كانت جلود الحيوان المستخدمة في الكتابة نادرة في شبه الجزيرة العربية، ولذلك استعار النساخ المسلمون المبكرون تقنية الورق من الصين، وأدخلوا عليها تحسينات كثيرة. كما ترجم العلماء المسلمون الوثائق اليونانية القديمة قبل فترة طويلة من سقوط القسطنطينية في عام ١٤٥٣م، وبذلك أتاحوا هذه النصوص لإيطاليا في عصر النهضة[٣]. واستعار العرب نظاماً عددياً من الهند كان يحتوي على مفهوم ثوري، هو استخدام الصفر كرقم يشغل خانة، وهو نظام ما كان لكل الرياضيات الحديثة أن تقوم لها قائمة دونه. وكما اخترع اليونانيون الهندسة، واخترع الأوروبيون حساب التفاضل والتكامل، اخترع العرب الجبر[٤]. وقد أجاد إ ل جونز E. L. Jones في تلخيص الفجوة بين العالم المسيحي والإسلامي في القرون الوسطى على هذا النحو: "كانت المدن الكبيرة جيدة الإنارة ذات الجامعات والمكتبات العامة الكبيرة في أسبانيا المسلمة تقف على طرف النقيض مع تجمعات الأكواخ الفعلية والرهبانية الأسبرطية إلى الشمال من جبال البيرينيه[٥].

---

(١) خلافات جمع خلافة، وهي في التاريخ الإسلامي الدولة الجامعة للمسلمين التي يترأسها أمام المسلمين أو حاكمهم الذي يدعى خليفة، ومن الخلافات المتفق عليها فضلاً عن الخلفاء الراشدين، دولة بني أمية وبني العباس وبني عثمان. لكن يبدو أن المؤلف يستخدم مصطلح "خلافة" بمعنى الدولة الإسلامية أياً كان مداها ونطاقها وأياً كان جمعها للأمة الإسلامية واعتراف المسلمين جميعاً بها ممثلاً للأمة [المترجم].

ومثلما كانت الخلافات العربية المبكرة، مثل خلافة محرر القدس صلاح الدين الأيوبي، تثير الرعب والخوف في العالم المسيحي، كانت الإمبراطورية العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر عملاقا يوشك أن يلتهم الغرب. كان حجم هذا العملاق ونفوذه مهولين. وكان ضخما وغنيا كما كانت الإمبراطورية الرومانية في أوجها، وكان يسيطر عليه نفس الإحساس بالتفوق والديمومة الذي سبق أن سيطر على سلفه القديم. وقد طبعت جغرافية العالم العثماني بقوة على العالم الحديث. ضمت الإمبراطورية كثيراً من الأراضي الأساسية للجيوسياسة الحالية: المملكة العربية السعودية ودول الخليج والأردن وسوريا وفلسطين ومصر ومعظم إيران ودول البلقان وأغلب شمال أفريقيا. وكل ما ينبع من هذه المنطقة القلقة اليوم من آمال وتطلعات وغضب وإحباط ترجع جذوره إلى تاريخ هذه الإمبراطورية الكبيرة، التي كانت عاصمتها تقع على الحافة الجنوبية الشرقية للقارة الأوروبية ذاتها. وقد كان الباشوات العثمانيون، الذين كانوا يحكمون في بودابست والولايات العربية، يهاجمون الجزر البريطانية كثيراً. وفي إحدى المرات، في عام ١٦٢٧م، وصلت غارات العثمانيين حتى أيسلندا، تلك المنطقة الشمالية الغربية البعيدة، سعياً وراء السلعة الأثمن، وهي العبيد الأوروبيون[٦].

التراجع العثماني الطويل

حاصر الأتراك فيينا مرتين في القرن السابع عشر، وجاءت نقطة التحول في حظوظ الأوروبيين في سبتمبر ١٦٨٣م، عندما كسر النمساويون الهجوم التركي الثاني. وفي غضون ما يزيد قليلاً عن عقد استولى بطرس الأكبر على رأس جسر على الشاطئ الشمالي للبحر الأسود، الذي كان في السابق بحيرة تركية. ثم جاءت معاهدة كارلوفيتز[٢]، في عام ١٦٩٩م، كبداية لتآكل حجم الإمبراطورية التركية ومكانتها.

---

(٢) معاهدة كارلوفيتز Carlowetz treaty وقعتها الدولة العثمانية مع الحلف المقدس الذي كان يضم عديداً من القوى الأوروبية لإنهاء الحرب العثمانية- النمساوية التي استمرت من عام ١٦٨٣م إلى ١٦٩٧م التي=

لقد أذهلت العثمانيين السرعة التي فتح بها نابليون مصر في عام ١٧٩٨م. كان احتلال الجنرال الكورسيكي الشاب لمصر في حقيقة الأمر عملاً أخرقاً لم يخطط جيداً، نُفِذ دون معرفة صحيحة بالتضاريس أو المناخ. وفي غضون بضع سنوات طُردت قواته بسهولة على يد عسكري شاب آخر، هو الأدميرال هوراشيو نيلسون. كان مغزى هذه الأحداث، وفقاً للمؤرخ بيرنارد لويس، "واضحاً تماماً، وهو أن قوة أوروبية استطاعت أن تأتي وتتدخل عندما أرادت، وكذلك أن قوة أوروبية أخرى فقط هي التي استطاعت أن تخرجها"[٧]. وفي خلال قرن أصبحت الإمبراطورية العثمانية "رجل أوروبا المريض"، الذي أبقاه البريطانيون والفرنسيون حيا لموازنة قوة النمسا الهابسبورغية.

إن الحضارات والثقافات حين تجد نفسها تأفل، تستخدم أحد مبررين لكي تتقبل أفولها: يطرح الأول السؤال الصعب، وإن كان بنّاءً: ما الأخطاء التي وقعنا فيها؟ ويبحث الثاني عن كبش فداء ويطرح السؤال: من فعل ذلك بنا؟ ويُحسَب للعثمانيين أنهم طرحوا السؤال الأول وليس الثاني[٨]. لكنهم لسوء الحظ توصلوا إلى الإجابة الخاطئة.

أدرك العثمانيون في القرن السابع عشر أن تقنيتهم العسكرية متأخرة كثيراً عن الغرب. وحاولوا أن يعالجوا الموقف من خلال الاستيراد الضخم للأسلحة والمستشارين. وعلى مدى القرنين اللذين تليا معاهدة كارلوفيتز أخذ الضباط العسكريون ومتخصصو الذخيرة من النمسا وألمانيا وفرنسا يتقاطرون على أسطنبول، وأخذ الأتراك ينفقون كميات ضخمة من الثروات على أحدث منتجات السلاح الغربية. وتبنى العثمانيون البزات النظامية الغربية، واستوردوا حتى الموسيقى العسكرية الغربية.

= هُزِم العثمانيون في نهايتها في معركة زينتا Zenta وبمقتضاها انسحب العثمانيون من المجر بعد احتلال دام قرن ونصف، كما انسحبوا من مناطق أخرى لصالح دول الحلف المقدس. كانت هذه المعاهدة بداية التراجع العثماني وصعود مملكة النمسا الهابسبورغية [المترجم].

كان الدبلوماسيون والمفوضون التجاريون العثمانيون، وهم يجوبون أوروبا الغربية لتقييم العدو، يصعقهم الناتج الهائل للمصانع حديثة البناء. وقد اقترح أحد سفراء تركيا أن تشتري الإمبراطورية "خمسة مصانع للسعوط والورق والبلور والقماش والخزف ... وفي خلال خمس سنوات (ستتفوق عليهم)، لأن أساس كل تجارتهم الحالية يوجد في هذه السلع". وهي إستراتيجية تليق بالأستاذ روستو: شيد المصانع وسوف تأتي الثروة. والخطأ في مجرد بناء المصانع الحديثة دون تطوير المؤسسات الغربية الأخرى واضح تماماً، وهو أنه دون الأسس القانونية والفكرية والمالية الصلبة، سيكون بناء المصانع على النمط الغربي ضامناً للفشل فحسب. فالمصانع القليلة التي بناها الأتراك سرعان ما طالها الإهمال والخراب[٩]. فدون حقوق مِلكية واضحة وحدود صارمة على أفعال السلطان والأئمة ما كان لرجل أعمال عقلاني أن يبذل الجهد الهائل اللازم لبناء مشروع ضخم وتشغيله، وما كان لمستثمر عقلاني أن يقرض ماله لفعل ذلك.

ثمة طريقة أخرى، وإن كانت أقل إثماراً، للإجابة عن السؤال "ما الأخطاء التي وقعنا فيها؟" حيث تمثلت الإجابة بالنسبة للكثيرين في: "ارجعوا إلى الطرق القديمة"، التي تعني التراجع إلى مزيد من المحافظة الدينية. لم يعر العثمانيون بالاً في الغرب لغير مجالات العلوم العسكرية وإنتاج المصانع. والفارق كبير بين ثقافة الأوروبيين، وفي مقدمتهم الإنجليز، الذين أنشؤوا سريعاً أقسام الاستعراب[٣] في جامعاتهم الكبرى، وثقافة العثمانيين الذين لم يردوا عليهم ببرامج "للدراسات الغربية" في جامعاتهم.

ينبع هذا النقص في الفضول الفكري جزئياً من العقيدة الإسلامية التي تنظر إلى اليهودية والمسيحية على أنهما محطتان غير مكتملتين على الطريق إلى الإيمان الحقيقي، "فما كان صحيحاً في المسيحية أدمج في الإسلام، وما لم يدمج كان خاطئاً"[١٠]. وظل الغربيون، في نظر المسلمين، كفاراً جهالا، حتى وإن كانوا يمتلكون ثروة أكبر وأسلحة أفضل.

---

(٣) الاستعراب هو العناية بدراسة كل ما يتصل بالعرب وبلاد العرب أو اللغة العربية والأدب العربي، وهو بذلك رافد من الاستشراق [المترجم].

جمد علماء المسلمين تفسير القرآن في وقت ما من القرن الخامس عشر. وتلك النكبة – العقيدة المعروفة باسم التقليد[٤]، الذي يعني القبول المستسلم للتفسير السابق وإغلاق الإسلام في وجه أية إعادة تفسير مستقبلية – شلّت الإسلام كقوة اجتماعية واقتصادية دينامية[١١]. لو كانت المحكمة العليا الأمريكية قد أوقفت كل محاولات إعادة تفسير الدستور، في عام ١٨٥٧م، بعد قرار دريد سكوت Dred Scott الذي أعلن أن السود ليس من حقهم أن يطلبوا المواطنة، وليس من حق الكونغرس أن يحظر العبودية، لكان ذلك أشبه بما فعله العلماء المسلمون عندما أغلقوا باب الاجتهاد.

يتعلق حظر التقصي الفكري الحر المتأصل في التقليد بالعامل الثاني اللازم للرخاء الاقتصادي، وهو العقلانية العلمية. والمجتمع الذي لا يمتلك فضولاً لمعرفة العالم الخارجي ولا استعداداً لتحدي فرضياته مجتمع لا يجدد. والمجتمع الذي لا يجدد لا يمكن أن يتقدم أو يزدهر.

دوامة الموت الزراعي تضرب تركيا

كان العثمانيون يعرفون أنهم يأفلون، تماماً كما كان الأوروبيون يعرفون أنهم يزدهرون. لكن أحداً من الجانبين لم يكن يفهم السبب. كانت دونية الجيش والاقتصاد التركيين مجرد عرَض لمرض أوسع كثيراً. أكدنا في الفصل الثامن أهمية طبيعة الدولة، خاصة طريقتها في جمع الضرائب، لكل من الزراعة والتجارة والصناعة. والحكام المستنيرون يقدمون لمواطنيهم خدمات مهمة مثل الحماية الشرطية والوقاية الصحية العامة والطرق والتعليم والسلطة القضائية المستقلة. والدول التي تفعل ذلك تزدهر، والدول التي لا تفعل ذلك تتخلف.

---

(٤) استخدم المؤلف الكلمة العربية "تقليد" taqlid، ولعله يقصد الاتجاه السلفي في الإسلام السني الذي يؤكد على فهم الإسلام بفهم سلف الأمة، وربما يقصد مبدأ "التقليد" في المذهب الشيعي [المترجم].

إن الدول التي تعتمد في دخلها على الغزو والنهب تفشل حتما. فعندما تنفد الغنائم، تبدأ نفس سلسلة الأحداث التي قابلناها في اليونان الهيلينية وروما واليابان ما قبل توكوغاوا. فلكي تجمع الدولة كميات كافية من الدخل، تضطر إلى رفع الضرائب. والضرائب الأعلى تجعل الأرض الزراعية التي كانت خصبة يوماً غير مجدية اقتصادياً، وتفرغ الريف من سكانه، وتخنق الاقتصاد. وقد كانت الإمبراطورية العثمانية، بدرجة أكبر من الإمبراطورية الرومانية التي سبقتها، ماكينة نهب، دون وجود اقتصاد محلي إنتاجي. والأتراك بذلك كان محكوماً عليهم بالفشل. وقد لاحظ أحد المراقبين، في عام ١٦٧٥م، أن ثلثي الأرض الزراعية كان أصحابها قد هجروها في منطقة واحدة من تركيا الأوروبية[١٢].

كانت هولندا وإنجلترا أول أمتين تدركان الارتباط بين أن تكون الأمة دولة خدمات وأن تكتسب أسباب القوة، العسكرية والاقتصادية. وتبعتهما فرنسا سريعاً، فيما تأخرت أسبانيا واليابان لقرون قبل أن تلحق أخيراً بالمسيرة. بينما لم يدرك العثمانيون هذا الارتباط، ولا معظم بقية العالم الإسلامي.

العوامل الأربعة في الإمبراطورية العثمانية

سنفحص الآن حالة عوامل النمو الأربعة في الإمبراطورية العثمانية.

- **حقوق المِلكية**: لا يأبه الحكام في المجتمعات التقليدية بحكم القانون أو حرمة المِلكية. والعبودية بالتأكيد هي الانتهاك الأفضح لحقوق المِلكية. ولم يقلل العثمانيون تجارة العبيد المربحة في القرن التاسع عشر إلا تحت الضغط الغربي. ولم يحرّموا العبودية داخل حدودهم إلا في القرن العشرين. ولم تلغها اليمن والمملكة العربية السعودية إلا في عام ١٩٦٢م[١٣]. وإلى اليوم يقدر عدد العبيد في السودان والصومال وموريتانيا بحوالي ٣٠٠٠٠٠[١٤].

- **العقلانية العلمية**: إن الإسلام الذي كان في البداية يرفع من شأن التقصي الفكري، انقلب عليه بشكل يتعذر تفسيره في حوالي عام ١٥٠٠م. وتكفي حكاية صغيرة لتصوير الموقف العثماني من العلم. في عام ١٥٧٧م بنت الإمبراطورية مرصداً كبيراً بالقرب من أسطنبول. كان هذا المرصد الرد العربي[٥] على مرصد تايكو براه في أورانيبورغ، وكانت تجهيزاته وموظفوه لا تقل عن نظيره الدنماركي. لكن فور اكتماله أمر السلطان بهدمه بناء على توصية من مستشاريه الدينيين[١٥].
- **أسواق رأس المال**: أدى التحريم الإسلامي للفائدة إلى خنق التجارة. كما كان رأس المال نادراً وغابت الأعمال البنكية بسبب إمكانية أن يستولي السلطان على الممتلكات متى أراد. وكما ورد في موضع سابق، فإن الأوروبيين كانوا هم الذين أنشؤوا البنوك التركية الأولى في القرن التاسع عشر.
- **النقل والاتصال**: لم تكن الريادة الأوروبية واضحة هنا. فبينما كان الاتصال والنقل متخلفين في الإمبراطورية العثمانية في القرون الوسطى المتأخرة وأوائل العصر الحديث، فإنهما لم يكونا أفضل كثيراً في أوروبا.

العوامل الأربعة في الشرق الأوسط الحديث

إن المجال المؤسسي مختلف جذرياً في العالم الإسلامي الحديث. وكما ناقشنا في الفصل الأول، فإن ثلاثة من العوامل الأربعة – العقلانية العلمية، وأسواق رأس المال، والنقل والاتصال الحديثان – متوفرة فعلاً، حتى في الشرق الأوسط. ولكي تنمو هذه الدول وتزدهر، فلم يبقى لها إلا أن تؤسس حقوق الملكية وحكم القانون.

---

(٥) يخلط المؤلف كثيراً بين "الأتراك" و"العرب"، ربما على اعتبار أن العرقين شكلا – إلى جانب عرقيات أخرى – الدولة العثمانية، أو لأهمية العرب في انتشار الإسلام، مع أن الأوفق أن تنسب الدولة للعرق الغالب عليها، فتنسب الدولة العثمانية إلى الأتراك الذين كانوا سادتها، وتنسب الخلافات الراشدة وخلافات بني أمية وبني العباس إلى العرب الذين كانوا سادتها [المترجم].

غير أن مفهوم الحقوق على النمط الغربي لا يحظى اليوم بالقبول في الشرق الأوسط. ينتشر ذلك النفور من الحقوق حتى بين المتخصصين في القانون[١٦]. تعطي الإجراءات الشديدة التي تتخذ ضد المجرمين وفقاً للشريعة – الرجم والبتر – انطباعاً بحكم صارم للقانون. لكن معظم الدول في الشرق الأوسط الحديث دول بوليسية، والفرض الصارم للقانون يكون ضعيفاً عندما تكون سلطة الدولة مطلقة. والعلامة المميّزة للمجتمع الذي يغيب عنه القانون – الأسوار العالية التي يعلوها أسلاك شائكة وكسرات زجاجية التي تسوّر بيوت الأثرياء وحتى المكاتب الحكومية – تنتشر في كل مكان في العالم الإسلامي.

يذهب الجغرافيون وعلماء الآثار إلى أن الامتداد الكبير لصحارى الشرق الأوسط ناتج في جزء منه عن غياب الحق الواضح في ملكية الأرض. ففي ظل الحكم الروماني كان معظم شمال أفريقيا مشجراً وخصباً، وأصبح جافاً وقاحلاً فقط مع مجيء الإمبراطوريات الإسلامية. وكان السكان والناتج الزراعي في شمال أفريقيا أعلى كثيراً في الأزمنة الرومانية منها حتى في ظل العثمانيين بعد أكثر من ألف سنة.

إن "تقنية" الري قديمة قدم التاريخ. وقد كانت حضارات بلاد ما بين النهرين الأولى مجتمعات هيدروليكية[٦]، كما نجح الرومان في استصلاح مساحات واسعة من صحراء شمال أفريقيا من خلال مشروعات الري الواسعة. ومع فقدان مؤسسات الملكية الآمنة بعد الفتوحات العربية والعثمانية، هُجرت مخططات الري تدريجياً، وأخذ سكان المنطقة يتناقصون. ومن المدهش أن علماء الآثار تمكنوا في حالات حديثة كثيرة، دون جهد كبير، من إعادة تأسيس تدفق الماء تحت الضغط الارتوازي من كثير من أنظمة الري الرومانية القديمة، التي هُجرت لأكثر من ألف سنة[١٧].

ينبع تقليد الرعي البدوي العربي منطقياً عن غياب حقوق الملكية الواضحة المعالم.

---

(٦) أي مجتمعات تعتمد في وجودها على تنظيم ماء النهر، وهي نظرية طورها كارل ماركس لتفسير الاستبداد الشرقي، مؤداها أن السيطرة على مياه الأنهار من أجل الزراعة استلزمت وجود حكومات مركزية قوية [المترجم].

إن الماعز حركي جداً ويمكن أن يرعى في أي مكان، وتلك خصائص مثالية في عالم ليس لأحد فيه ملكية واضحة للأرض ويمكن للدولة في أي وقت أن تستولي على ممتلكات المزارع أو الراعي. (ومن هنا يأتي المثل العربي القديم "الحركة بركة"). والماعز الذي يحّت النباتات حتى الجذور مفسد للأرض بامتياز. وأينما يذهب الماعز يتبعه تآكل التربة، ولذلك تنتشر الصحراء.

والأرض عندما لا تكون ملكيتها آمنة، فإنها لن تُروى أو تُحرث أو تُخصب. وتؤدي النسخة العربية من مأساة المشاع - الرعي الجائر للماعز النهمة والموجودة في كل مكان - عقد بعد آخر إلى تقديم مزيد من الأراضي الحدية للصحراء.

القرية والمسجد

إن الإفلات من الفخ الاقتصادي في العالم الإسلامي يتطلب استبدال النظام الحاكم التقليدي القائم على الأسرة والدين بنظام دولة الخدمات العلمانية المؤتمنة. وفصل قيصر عن الله ليس مستحيلاً في العالم الإسلامي. وقد أُنجز بدرجة كبيرة في كل من تركيا وماليزيا.

إن العالم الإسلامي المعاصر ليس أكثر تخلفاً من معظم القارة الأوروبية قبل ثلاثة قرون، بل هو أفضل حالاً في كثير من الجوانب، مثل توفر النقل والاتصال ورأس المال. بداية من القرن السادس عشر شرعت أوروبا الغربية وئيداً في استبعاد الدين باعتباره المبدأ المنظّم للحياة. بمعنى أن أوروبا الغربية بدأت في التحول إلى مجتمع مدني. وإذا أراد العالم الإسلامي حقاً أن يدخل العصر الحديث، فعليه أيضاً أن يفعل ذلك. وهذه العملية تتطلب قروناً، وليس عقوداً أو سنوات. والتغيير البسيط في النظام، سواء بدفع داخلي أو خارجي، يكون، في أحسن الأحوال، إجراء تجميلياً، كما اكتشف البريطانيون والفرنسيون بعد الحرب العالمية الأولى، عندما أوجدوا نظماً برلمانية فاشلة في الأقاليم العثمانية السابقة.

يمكننا أن نتنبأ بالمدى الذي يمكن أن يذهب إليه ذلك في الشرق الأوسط الحديث. يتمثل أحد الطرق في نموذج النمو، الذي سيُناقش بالتفصيل في الفصل التالي، الذي يؤدي فيه تطور الملكية والحقوق الفردية إلى مزيد من الرخاء، يليه زيادة في تمكين المواطنين، وأخيراً الإصلاح الديمقراطي. والقرية والسلطة الأبوية تحتاجان إلى إصلاح أكثر بكثير مما يحتاج الإمام والمسجد.

يقترح بيرنارد لويس إمكانية أخرى أكثر إثارة، حيث يرى أن الإسلام المبكر كان قائماً على المساواة واللاتراتبية، خلافاً للتراتبية المسيحية المكونة من كاهن فأسقف فرئيس أساقفة فكاردينال ثم البابا. وقد عين الأتراك في وقت متأخر سلسلة من المسؤولين الدينيين يقع على رأسهم المفتي الأكبر، الذي كان بمثابة رئيس أساقفة أسطنبول. واختلق الإيرانيون في العقود القليلة الماضية، من لا شيء، بيروقراطية جديدة كلياً من آيات الله تحاكي بالضبط تقريباً الجهاز الكاثوليكي الحديث. ويأمل لويس "أن ذلك بمرور الوقت قد يثير إصلاحا من النوع الذي حدث للكنيسة في أوروبا"[١٨].

وأياً كان المسار فإن التحول الفكري اللازم سيغمر العالم الإسلامي الفسيح، لكنه سيستغرق كثيراً من الأجيال الفقيرة الحزينة. لقد حدق اليابانيون في عام ١٨٥٣م في السفن السوداء للكومودور بيري واستنبطوا الاستنتاجات الصحيحة. واليوم تبرز للعالم الإسلامي بجلاء أكثر السفن السوداء للثروة والقوة الغربيتين والمؤسسات التي تقف وراءها. والاستنتاجات التي سيتوصل إليها المسلمون ستقرر مصيرهم.

أمريكا اللاتينية: ميراث تعيس

ليس من قبيل المصادفة أن يصطف النسل الثقافي والاستعماري لإنجلترا – الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا – بين أغنى دول العالم. ولا هي مصادفة أيضاً ألا ينتهي نسل أسبانيا والبرتغال إلى نفس المصير. تقصى الفصل السابق الخصائص المعطِلة في سياسة

أسبانيا واقتصادها فيما قبل العصر الحديث، خاصة نظام حقوق الملكية المتخلف، وألمحنا إلى الطبيعة الاستغلالية الإجرامية للآلة الاستعمارية الأسبانية. ولا غرابة في أن يعاني أحفاد أسبانيا من إدارتها الوحشية ومؤسساتها المعيبة.

لا تواجه أمريكا اللاتينية، من بين العوامل الأربعة المعزّزة للنمو، مشكلة نسبياً في عاملين اثنين. فقد بلغت أمريكا اللاتينية الرشد بعد فترة طويلة من الإصلاح كسر أخيراً أغلال العقيدة الجامدة للكنيسة. وبعد سقوط محاكم التفتيش ازدهرت العقلانية العلمية في العالم الجديد إجمالاً، الناطق بالإنجليزية والناطق بالأسبانية. كما موّلت أوروبا والولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر إنشاء النقل البحري والسكك الحديدية وأنظمة التلغراف في أمريكا اللاتينية. ومع التمويل الدولي والتلغراف جاءت الأسواق المالية المتطورة. ومع منعطف القرن العشرين كانت بيونس آيرس تفخر بأحد أكبر أسواق الأوراق المالية في العالم. لكن كبرى الشركات الأرجنتينية لم تكن تتاجر فيها، حيث كانت شركات التلغراف والسكك الحديدية الأرجنتينية الكبيرة، تتاجر بأسهمها في سوق لندن للأوراق المالية تأكيدا لأهميتها[١٩].

تكمن المشكلة الاقتصادية الأساسية في أمريكا اللاتينية في العصر الحديث في مؤسسات الملكية. كان "تحرر" أمريكا الجنوبية من أسبانيا البوربونية[٧] في أعقاب الحروب النابليونية يشبه ظاهريا الثورة الأمريكية، وتبنت الجمهوريات الجديدة مؤسسات حكومية شُكلت على غرار مثيلاتها في الولايات المتحدة. لكن وراء تلك الواجهة الديمقراطية، كانت تكمن كل عيوب أسبانيا. فقد حرم ميراث هابسبورغ الدول حديثة الاستقلال من ثقافة الحريات الفردية وحقوق الملكية التي كانت الولايات المتحدة وإنجلترا تتمتع بها، وعكست النظم السياسية الجديدة بأمريكا اللاتينية ماضي هابسبورغ الاستبدادي والعنيف.

---

(٧) البوربون أسرة ملكية عريقة في أوروبا، حكمت دولاً كثيرة من أهمها فرنسا، وقد حكموا أسبانيا بداية من عام ١٧٠٠م، بعد سقوط أسرة هابسبورغ، وكان أول ملوكهم فيها فيليب الخامس [المترجم].

كان اندلاع الثورة في الولايات المتحدة حدثاً تلقائياً، أطلقت شرارته مجموعات متفرقة من صغار ملاك الأراضي المستقلين. وحصرت القوات البريطانية الثورة في بوسطون بعد التراجع المفاجئ لصغار ملاك الأراضي الغاضبين في كونكورد وليكسنغتون، وساعتها فقط أدرك الآباء المؤسسون أنهم لا بد أن يخططوا وبسرعة لنضال أكثر تنظيماً.

أُطلِقت حروب استقلال أمريكا الجنوبية، في مقابل ذلك، من القمة، من الأعضاء المغامرين من نخبة ملاك الأراضي الكبار، وهم الأحفاد الروحيون للفاتحين الأصليين، إن لم يكونوا أحفادهم بالدم أيضاً. انطلقت الثورة، بما يذكّرنا بما حدث في الولايات المتحدة، بسبب النظام الضريبي الجائر (في هذه الحالة الضرائب الضخمة اللازمة لدعم الحروب النابليونية). كانت الثورة الأمريكية دموية، لكن الكفاح الأمريكي الجنوبي كان مختلفاً تماماً. فلم تكن الجيوش الثائرة تشبه نظيراتها في أمريكا الشمالية. ولم يكن ثمة جنود متطوعون، وكانت جيوش بوليفار[٨] مليئة بالمرتزقة وصائدي الثروات والمجندين بالإكراه، حتى إن كثيرين منهم كانوا يحاربون وهم في الأغلال. وكانت بعض قوات الثوار مجرد عصابات من اللصوص المتجولين يقودها أمراء حرب متنافسون.

تميزت حروب التحرر في أمريكا الجنوبية بالمذابح الجماعية، وأحكام الإعدام الوحشية العاجلة، والعرض العام للرؤوس المقطوعة. كان سيمون بوليفار – جورج واشنطن أمريكا الجنوبية – يحكم فينزويلا ودول ما وراء الأنديز حكماً دكتاتورياً. وكان يتصرف بوحشية، ومن ذلك أنه بعد تحرير كركاس في عام ١٨١٣م أعدم عدداً لا يقل عما قُتِل في المعركة. لكنه من حيث الوحشية كان حَملاً وديعاً مقارنة بنائبه فرانسيسكو

(٨) سيمون بوليفار (من ٢٤ يوليو ١٧٨٣م إلى ١٧ ديسمبر ١٨٣٠م) قائد عسكري وسياسي فنزويلي، قاد مع خوزيه دي سان مارتن حرب الاستقلال الناجحة لأمريكا اللاتينية عن الإمبراطورية الأسبانية [المترجم].

سانتاندر Francisco Santander. وتعد المأساة التي تلت سقوط بوغوتا في صيف ١٨١٩م نموذجاً لما حدث في غيرها. أمّن بوليفار المدينة، وسجن الضباط المَلكيين في حاميتهم، وتحرك إلى الغرب تاركا سانتاندر في القيادة. وبمجرد أن غادر بوليفار المدينة، جمع سانتاندر الضابط المَلكيين الثلاثين جميعهم وأمر فرقة الإعدام بتصفيتهم، وبعد ذلك كلّف شخصاً بتأليف نشيد لإحياء ذكرى إعدامهم. كما أطلق النار على أحد المارة طلب نيابة عن الضباط تحويل الإعدام إلى سجن. طبعت هذه الأحداث حروب التحرير ومعظم تاريخ أمريكا الجنوبية اللاحق. وقد وجد هذا العنف تعبيره الحديث في السبعينيات في عمليات الإعدام الجماعية التي نفذتها الدكتاتوريات اليمينية في القُمع الجنوبي من أمريكا الجنوبية.

بيد أن الأسبان أنفسهم لم يكونوا أقل وحشية من الثوار. وقد كان من أغرب الفاعلين في المشهد الأنديزي قائد مَلكي يدعى خوزيه- توماس بوف Jose-Thomas Bove، كان برغم دمه الأسباني، يحتقر البيض. خطط بوف لقتل أكبر عدد ممكن من القوقازيين والاستعاضة عنهم بمستوطنين ذوي دم مختلط. وكانت الأسلحة التي يفضلها هي الرماح للرجال البيض والسياط لنسائهم.

كان غياب القانون والنهب والفوضى العامة في المنابع الثورية لأمريكا اللاتينية بدايةً لقرنين تقريباً من عدم الاستقرار السياسي الواسع. يتضح ذلك جلياً في تاريخ المكسيك بعد الاستقلال مباشرة. من ذلك أن قائداً أسبانياً محلياً، يدعى أجوستين دي إتوربيد Agustin de Iturbide، قرر في فبراير ١٨٢١م مصير الحكم الاستعماري بتغيير ولائه ودخول مدنية مكسيكو سيتي وإعلان الاستقلال عن أسبانيا. ولأنه لم يقنع بأن يكون قائداً دستورياً، فقد قاد في العام التالي انقلابا ضد حكومته، وأعلن نفسه إمبراطوراً[٢٠]. وعلى مدى السنوات التسع التالية وقعت أربعة انقلابات عسكرية أخرى في المكسيك.

المِلكية جنوب الحدود وقصة عالم اقتصاد غامض

غير أن غياب الحكومة المستقرة لا يمثل إلا نصف القصة. وكما استفاد النسل الثقافي لإنجلترا من ميراث نظام متين لحقوق المِلكية، عانت المستعمرات السابقة لأسبانيا والبرتغال من غياب مثل هذا النظام.

إننا إذا أردنا أن نفهم المشكلة في مجال حقوق المِلكية في الدول اللاتينية، فلا بد أن نسبر عميقاً الطبيعة الأساسية لهذه الحقوق. ألمح الفصلان الثاني والسابع بإيجاز إلى أن حقوق المِلكية لا يجب أن تتوفر فحسب، بل يجب أن تكون مؤثرة أيضاً. بمعنى ألا تكون غالية جداً في الحصول أو الحفاظ عليها أو فرضها. كان شراء النبي إبراهيم للأرض من إفرون رخيصاً. ولم تزد تكاليف التنفيذ بالنسبة لإبراهيم عن بعض النبيذ والطعام للشهود. وبمجرد أن حصل إبراهيم على الأرض، لم ينازعه أحد حقه فيها ولا سلطة التعامل مع الغاصبين لها. ومن المهم أيضاً أن حقوقه في المِلكية كانت قابلة للنقل، حيث كان حراً في أن يبيع الأرض لمن أراد.

لننتقل الآن أربعة آلاف سنة في المستقبل. شرع رونالد كوس عالم الاقتصاد بجامعة شيكاغو، في منتصف الخمسينيات، في تقصي أسرار التنظيم الحكومي للنزاعات بين الأطراف الخاصة. تخيل، على سبيل المثال، مزرعة قمح مجاورة لمزرعة ماشية. تهيم الماشية، كعادتها، في حقول القمح وتأكل محصول المُزارع. يطلق الاقتصاديون على ذلك اسم "التأثير الخارجي السلبي"، مثل التلوث الصناعي القادم من على بعد ألف ميل الذي يلوث ماء الشرب، أو الضوضاء التي تبدد هدوءك من جار على بعد مائة قدم.

أدرك كوس أن هناك طريقتين ممكنتين لحل هذا النزاع. تتطلب الطريقة الأولى والأوضح أن يدفع صاحب الماشية ثمن الضرر. وتسمح الطريقة الثانية، الأقل تقبلاً من العقل، أن يطلب صاحب الماشية مالاً من المُزارع في مقابل تسييج ماشيته. تقع المسؤولية في الحالة الأولى على صاحب الماشية، وفي الثانية على المُزارع. تكمن عبقرية

كوس في إدراك أنه لا يهم من الذي كان "يمتلك" المسؤولية في البداية. فالنتيجة النهائية واحدة في الحالتين، وهي انتقال قدر مماثل من المال بين الطرفين أياً كان اتجاهه. وكذلك كانت النتيجتان الممكنتان متكافئتين اقتصادياً[٩]. وسرعان ما أدرك الاقتصاديون والعلماء القانونيون أن الوضع ذاته ينطبق على حقوق الملكية، حيث تكون عدالة توزيع الملكية في البداية أقل أهمية من التحديد الواضح والكفء للحقوق فيها. يؤكد كوس على أهمية ثلاثة أشياء فقط:

- أن تكون الملكية والمسؤولية محددة بوضوح.
- أن تباع الملكية والمسؤولية وتشترى بحرية.
- أن تكون نفقات التفاوض والبيع والتنفيذ منخفضة.

وعندما تتوفر هذه الشروط الثلاثة، ستشق الملكية طريقها في النهاية إلى من يستخدمها بأعلى كفاءة، وتقع المسؤولية على الشخص الأحق بها. وهنا لا يكون للحكومة من دور تنظيمي غير تحديد حقوق الملكية وفرضها، وتحدث كل معاملات الملكية بين الأفراد الخاصين. تخيل، على سبيل المثال، أن كل الملكية في بلد يتمتع بحقوق ملكية فعالة وآمنة انتقلت فجأة إلى عشرات قليلة من الأسر. سيبدأ تركز الملكية في التوزع والانتشار في غضون جيلين أو ثلاثة، حيث سيقوم الورثة المترفون للملاك الأصليين، بسبب حاجتهم إلى المال لتغطية نفقات المعيشة المترفة، ببيع الأرض لأناس يمكنهم استخدامها بكفاءة أكثر منهم بكثير. وفي غضون قرن أو اثنين ستكون الحيازات الموزعة هي القاعدة، ولن تبقى الضياع الكبيرة إلا في أيدي الأسر التي تديرها بحكمة.

هذا بالضبط هو ما حدث في إنجلترا بعد الغزو النورمندي. فقد سمح نظام كفء

---

(٩) انظر Ronald. H. Coase, "The Problem of Social Cost," Journal of Law and Economics 3 (October 1960): 1-44. اسم كوس معروف في المقام الأول بين الاقتصاديين والقانونيين. وهذه الدراسة هي أحد أكثر المقالات ذكراً في الأدبيات الاقتصادية، وقد منح كوس في عام ١٩٩١ جائزة نوبل في الاقتصاد على هذه المقالة وأعمال أخرى ذات صلة.

لحقوق الملكية بالتوزيع التدريجي لحيازات الأراضي، التي كان يملكها في البداية عدد صغير من الأسر النورمندية. كان كوس وأتباعه محقين، حيث لا يكون المهم على المدى البعيد هو من يملك الشيء وإنما الحق الواضح والقابل للنقل في هذا الشيء. ولو أردنا أن نعبر عن ذلك بلغة واضحة لقلنا إن صحة المجتمع تعتمد على القواعد المفهومة بوضوح والمفروضة بقوة أكثر بكثير منها على "العدالة" الظاهرة لتوزيع الثروة. وبلغة أوضح فإن حكم القانون أهم من "العدالة الاجتماعية".

وكما كانت الحال في إنجلترا النورمندية، كان ما يزيد قليلاً عن عشرين نبيلاً يملكون معظم الأرض في أسبانيا بعد طرد الأندلسيين منها. ثم "صدّرت" أسبانيا هذا التركيز للملكيات إلى مستعمراتها في أمريكا اللاتينية. ففي المكسيك، على سبيل المثال، وعلى أثر هلاك ملايين المزارعين الصغار من الجدري في القرن السادس عشر، انتقلت ملكيتهم إلى أيدي كبار الملاك الأسبان. وكانت مزارعهم أضخم كثيراً من مزارع النبلاء في البلد الأم[٢١]. فبسبب آليات الملكية المعيبة التي ورثتها المكسيك عن أسبانيا، تحولت معظم الأراضي إلى ضياع وراثية ضخمة سيئة الإدارة حتى العصر الحديث.

كان مآل الأمور في أسبانيا ومستعمراتها مختلفاً عنه في إنجلترا ما بعد النورمندية. فعلى جانبي الأطلسي حالت الحالة المتخلفة لمؤسسات الملكية الأسبانية دون تقسيم الضياع الكبيرة من خلال الديناميات الطبيعية لأسواق الملكية الحرة. ونتيجة لمؤسسات الملكية المعيبة بالإمبراطورية، وفر الإهمال من جانب أسبانيا ميزة طويلة المدى، حيث ساعد كوستاريكا، التي شكلت لفترة طويلة موضعاً منعزلاً في النظام الاستعماري، في الإفلات من تركز الأراضي في ضياع ضخمة، ولذلك أصبحت قصة النجاح الاقتصادي الوحيدة بأمريكا الوسطى[٢٢].

لا يتوفر في أمريكا اللاتينية المعاصرة أيٌ من شروط كوس الثلاثة. وأسهل طريقة لفهم كفاءة حقوق الملكية هي أن نرى كيف تشترى قطعة أرض. في الولايات المتحدة

يكمن الجزء الأكثر تعقيداً وصعوبة في تلك العملية عادة في مفاوضات السعر. لكن بمجرد أن يتم الاتفاق، يؤكد بحث سند الملكية شرعية حقوق الملكية للبائع بتكلفة رخيصة، ثم يحرر صكاً وتسجل عملية النقل في مكتب المقاطعة.

لكن الوضع ليس كذلك في أمريكا اللاتينية. فقد وجد عالم الاقتصاد هيرناندو دي سوتو في بحثه لحالة قانون الملكية اللاتيني في هذا العالم الكافكاوي[١٠] أن الأمر يتطلب ٧٢٨ خطوة لشراء منزل في ليما البيروفية[٢٣]. ففي هذا العالم لا يستطيع إلا الأفراد والشركات الأكثر غنى أن يتحملوا تكلفة الحصول على سند ملكية واضح. ولا يستطيع المزارع أن يبيع أرضه لأنه لا سبيل للمشتري لأن يتأكد من أنه يشتري ملكية غير محملة بديون. وفي هذا المجتمع تعد الطريقة الوحيدة لإبقاء الملكية داخل الأسرة هي أن تقسمها بين الأبناء. وبعد عدة أجيال يؤدي هذا التقسيم المضطرد للأرض إلى مجموعة متشاجرة من أبناء العمومة الجائعين. ولا سبيل أمام المزارع لكي يقترض لتحسين ملكيته. فلا يجد البنك ضماناً يصادره في حال قصر المزارع في السداد. ولنفس الأسباب لا تستطيع الأعمال التجارية أن تحصل على رأس المال. حيث يحجم المستثمرون عن تزويدها بالمال لأنه لا سبيل أمامهم للتأكد من حقوقهم. ولذلك يصف دي سوتو دول العالم الثالث بأنها كنوز دفينة من "رأس المال العاطل"، وهي الملكية التي يمكن أن تجتذب كميات كبيرة من الاستثمار لو أعطيت فقط سندات ملكية واضحة لكي تصلح كتأمين.

كما تسهم الخطابات السياسية الشعبوية في أمريكا اللاتينية في الجو الاقتصادي المسمم، فعندما يكون الشبح الانتقامي "للشعب" ماثلاً، يؤدي تحسين الملكية أو المشروع فحسب إلى جعله هدفاً أسمن للمصادرة. وحتى الفلاحون الذين تؤول إليهم الأرض،

---

(١٠) ترتبط الصفة "كافكاوي" Kafkaesque بالمفاهيم والمواقف والأفكار ذات الصلة بالأعمال الأدبية للكاتب النمساوي- المجري فرانز كافكا، خاصة روايته "المحاكمة" و"القلعة" و"المسخ"، وتشير تحديداً إلى "التعقيد الخالي من المعنى والأخرق والمزعج الذي يرتبط بالبيروقراطية (المترجم).

سواء بشرائها أو بمصادرتها من جانب الحكومة، ينتهي بهم الحال إلى نفس الموقف، مثل غيرهم من ملاك الأراضي الصغار. فهم لا يستطيعون أن يبيعوا الملكية، أو يقترضوا عليها، ويظلوا عرضة لأن يصادرها الانقلاب التالي.

لم يقدم الغرب عوناً للخروج من هذه الدائرة المفرغة. فعلى مدى عقود شجعت الدول المتقدمة الإصلاح الزراعي من خلال المراسيم الحكومية، وهي بذلك أقرت نظاماً لا يمكّن الفلاح من بيع ملكيته أو تحسينها. فقد نسي الغرب الدرس الذي تعلمه منذ قرون، وهو أن الطريق الأكثر فعالية لنشر الرخاء والديمقراطية يمر من خلال "الإصلاح الزراعي على الطريقة الإنجليزية"، التي تتمثل في توزيع الأرض على المزارعين الصغار من خلال حقوق ملكية آمنة والأسواق الحرة والمفتوحة للأرض. بينما لا يؤدي نزع الملكيات والبيع الجبري للملكية باسم "الشعب"، مهما كانت مقاصده الطيبة، إلا إلى تآكل المؤسسات اللازمة لانتشال السكان المحرومين من الفقر.

عن الأصدقاء ورأس المال

وعلاوة على ما سبق، تكبح الحالة الفوضوية لأسواق الملكية بأمريكا اللاتينية أسواق رأس المال. تقدم المكسيك التي أُخضعت لدراسة وافية مثالا لذلك. حتى عام ١٨٩٠م كان مصدر التمويل الوحيد لمعظم المزارعين ورجال الأعمال المكسيكيين هو الأسرة، ولا وجود لمصادر التمويل "غير الشخصية" الشائعة في العالم الغربي، كالقروض البنكية الصغيرة للأفراد وإصدار الأسهم والسندات للشركات الأكبر. وحتى بعد أن افتتح أول بنك بالمكسيك في عام ١٨٦٤م، كانت قروض الشركات المضمونة تتوفر فقط بمعدلات فائدة عالية جداً، وصلت أحياناً أعلى من ١٠٠٪ سنوياً[٢٤]. وقد ظلت هذه الحال قائمة حتى أواخر الثلاثينيات. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت هناك أربع عشرة شركة فقط تتعامل في سوق الأوراق المالية بالمكسيك.

سرعان ما وجد رجل الأعمال المكسيكي بالقرن التاسع عشر الذي يفتقر إلى العلاقات مع أعضاء الحكومة نفسه ضعيفاً أمام المنافسين الذين يتمتعون بصداقات مع ذوي المناصب الرفيعة. وفي أوائل القرن التاسع عشر ومنتصفه كانت مدد الوجود في المناصب الحكومية لا تتجاوز الأشهر، بما صعّب حتى على أغناهم أن يحموا ملكياتهم. وبعد صعود الدكتاتور بروفيريو دياز Profirio Diaz إلى السلطة في عام ١٨٧٧م، ازداد الموقف تعقيداً، ولم يتحسن. وفي حكمه الذي استمر حتى عام ١٩١٠م، كانت كل الشركات المكسيكية الكبرى تقريباً تضم بين مجالس إدارتها وزيراً بالحكومة أو قريباً من أحدهم لضمان موافقة الحكومة عندما تُصدِر الشركة أسهماً أو تطرح سندات. وقد أدى اقتصار إتاحة الأسهم والسندات على ذوي الارتباطات الحكومية فقط إلى تقليل عدد البنوك وجعل رأس المال نادراً لرجال الأعمال والمزارعين الصغار.

لم تكن دول أمريكا اللاتينية تعتبر نفسها "دول خدمات"، ولذلك أهملت البنية التحتية المؤسسية لأسواق رأس المال، كالقوانين التي تحكم الائتمان والقروض والرهونات والاندماج. فلم تكن المكسيك تمتلك تشريعات للتجارة والملكية، ولو أولية فقط، حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر. وحينما لا يتوفر إطار قانوني يحمي المستثمر، ترتفع معدلات العائد التي يطلبها الدائنون أو المستثمرون لدرجة تمنع إتاحة رأس المال فعلياً.

نشأ الفساد في السياسة اللاتينية، إذن، في أسبانيا الهابسبورغية، وتأبد بفعل عدم الاستقرار السياسي. فالميراث الموبوء بالغزو والنهب والاستغلال والنزع الإجباري للثروة المعدنية لا يثمّن وجود أسواق مالية تتسم بالكفاءة. وليس المأزق الحديث لدول الأنديز – صناعة الأدوية والفوضى التي رافقتها – إلا عرَضاً، وليس المرض نفسه.

لم يكن من قبيل المصادفة، إذن، أن أكثر دولتين غنى وديمقراطية في الدول الناطقة بالأسبانية – شيلي وأسبانيا نفسها – حققت ذلك عن طريق دكتاتوريات يمينية

قمعية أكدت على حقوق الملكية الآمنة. وحالة شيلي تضرب المثال على ذلك. كانت سياسات أوغسطو بينوشيه الاقتصادية يوجهها "أولاد شيكاغو"، أولئك الاقتصاديون الذين تدربوا في المدينة العاصفة وتأثروا بشدة برونالد كوس وميلتون فريدمان. غير أن اختيار الدكتاتوريين اليمينيين والتعويل عليهم لعبة خطرة بالطبع، لأنك يمكن أن ينتهي بك الحال مع أمثال بيرون وماركوس ودوفالير وليس بينوشيه أو فرانكو[١١]. وحتى بينوشيه وفرانكو لم يكونا نزهة مرحة.

إن الإمكانيات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بجيوب مؤسسات الملكية الناشئة فيها والإتاحة السهلة نسبياً لرأس المال وتبني الثقافة الغربية، تبدو أكثر إشراقاً من العالم الإسلامي. لكن ذلك لا يعني أن الرخاء اللاتيني أصبح أمراً محسوماً. فالدول الأفقر في أمريكا الجنوبية – دول سلسلة جبال الأنديز – وحتى بعض أغنى الدول فيها، لا تزال أسيرة لميراثها الاستعماري الآيبيري المعيب اقتصادياً والعنيف والفاسد. وسيستغرق الأمر أجيالاً قبل أن تفلت الدول الأخيرة من هذا الميراث.

تطرح الدول الفاشلة في أمريكا اللاتينية والعالم الإسلامي قضايا الدين والثقافة التي يجب التعامل معها مباشرة إذا أريد للفجوة دائمة الاتساع بين أغنى الدول على كوكبنا وأفقرها ألا تؤدي إلى نوع من المعركة الفاصلة. سنتعامل في الفصل التالي مع التفاعلات بين الثقافة والدين والنمو الاقتصادي.

---

(١١) جوان دومينجو بيرون Peron (٩ أكتوبر ١٨٩٥م إلى ١ يوليو ١٩٧٤م) قائد عسكري وسياسي أرجنتيني يعتبره أنصاره من رعاة العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، ويعتبره خصومه من الزعماء الدهماويين الشعبويين. فيرديناند إيمانويل ماركوس Marcos (١١ سبتمبر ١٩١٧م إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩م) هو الرئيس العاشر للفلبين من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٦ أسهم في تطوير البنية التحتية والإصلاح الزراعي وغيرها في بلاده، لكن البلاد في عهده غرقت في الاستبداد والفساد والسلطوية والمحسوبية. فرانسوا دوفالير Duvalier (١٤ أبريل ١٩٠٧م إلى ٢١ أبريل ١٩٧١م) كان رئيس هايتي من عام ١٩٥٧م حتى وفاته في عام ١٩٧١م اعتمد حكمه على الجيش والميليشا الريفية وعبادة الفرد. أوغسطو بينوشيه هو دكتاتور شيلي المعروف، وفرانسيسكو فرانكو هو دكتاتور أسبانيا المعروف [المترجم].

الثروة الطبيعية والإمبريالية

أخرّت النقائص المؤسسية الجدية، في القرن التاسع عشر، النمو الاقتصادي في فرنسا وأسبانيا واليابان. وفي العالم الحديث أبعدت هذه النقائص المؤسسية عينها الرخاء عن العالم الإسلامي وعن أغلب أمريكا اللاتينية. ولا يكتمل تحليل أسباب تأخر بعض الدول عن غيرها دون ذكر عاملين غير مهمين:

الموارد الطبيعية: هناك ارتباط سلبي بين الثروة والموارد الطبيعية. تؤكد إمبراطورية هابسبورغ ونيجيريا ودول الخليج العربي وزائير الحديثة أن الموارد الطبيعية الوفيرة نقمة، وليست نعمة. فإنتاج الثروات من العمل التجاري بالمخاطرة والعرق يشجع وجود مؤسسات حكومية صحية ويولد مزيداً من الثروة. في حين أن إنتاج الثروات من عدد محدود من الحُفَر في الأرض تملكها الحكومة أو تخضع لسيطرتها، لا يولد إلا السلوك الريعي والفساد.

من الصعب بالطبع أن ينظر أحد إلى سنغافورة وهولندا وسويسرا ولا يتساءل إذا كان افتقارها إلى الموارد الطبيعية لم يمنحها ميزة. صحيح أن إنجلترا كانت تجلس على "جبل من الفحم"، لكنها أيضاً كانت تضطر إلى أن تستورد أغلب الحديد الخام و١٠٠٪ تقريباً من القطن، وهما المادتان الخام الأساسيتان للثورة الصناعية (كان الحديد الخام يأتي من السويد، بينما كان القطن يحتاج لأن يأتي عبر طريق رأس الرجاء الصالح). بينما كانت فرنسا تمتلك مصدرين سهلين للقطن: مستعمراتها بالهند الغربية وطريق البحر الأبيض المتوسط الجيد إلى المشرق. ومع ذلك فإن إنجلترا، وليس فرنسا، هي التي طورت صناعة المنسوجات المعتمدة على القطن.

وهناك، أخيراً، بضع دول متقدمة كانت تفتقر إلى الموارد الطبيعية، كاليابان التي يؤكد الصعود الهائل لاقتصادها بعد عام ١٨٦٨م أن وفرة الموارد الطبيعية لا ترتبط بالمرة بالنمو الاقتصادي. والمنحة الطبيعية الوحيدة المؤثرة على النمو هي الطوبوغرافيا

المواتية للنقل الداخلي. فالثروة المعدنية الوفيرة تضعف المؤسسات التي تعزز الرخاء طويل المدى.

الإمبريالية: لقد أصبح الشعور بالذنب وكراهية الذات صناعتي النمو[١٢] الكبيرتين في الغرب الحديث. فإذا كانت بعض الدول غنية وبعضها فقير، فإن ذلك لا يرجع إلى أن الأولى تنتج أكثر من الأخيرة، وإنما لأن الأولى نهبت الأخيرة. أخذ الأكاديميون والفصول الدراسية كثيرة اللغو، ابتداءً من ماركس، يفسرون الرخاء الإنجليزي (والغربي) في ضوء الاستغلال الاستعماري. ولا يزال هذا التصور الخاطئ قائماً إلى يومنا هذا بين القادرين على تحريف المنطق لكي يساووا بين المديرين التنفيذيين لشركة نايك Nike ذوي النعال الخفيفة وجيوش صاحبة الجلالة ذات الأحذية الثقيلة.

إن تأملاً قصيراً يكشف أن هذه البقرة المقدسة[١٣] اليسارية لا علاقة لها بغنى بعض الدول أو فقر غيرها. صحيح أن الحكومات الاستعمارية ربما كانت وحشية واستغلالية إلى حد لا يمكن تصوره، لكنها أيضاً كانت كثيراً ما تجلب الرخاء المادي من خلال استيراد حكم القانون.

بدأ الاقتصاديون في السنوات الأخيرة في التركيز على التفاعل بين الاستعمار والاقتصاد والمؤسسات الوطنية بغرض فهمها. يشهد العالم النامي منذ عام ١٥٠٠م "حظاً عاثراً". فالدول الأكثر غنى في عام ١٥٠٠م التي استُعمِرت لاحقاً – المغول الهندية والأزتك والإنكا – تأتي اليوم بين أفقر دول العالم، بينما أصبحت أفقر الدول في عام ١٥٠٠ م– التي استُعمِرت لاحقاً – بقية الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا – من بين أغنى الدول في الوقت الحاضر[٢٥]. يوضح الشكل رقم (٩,١) الكثافة السكانية (عامل مقبول يكشف الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في المجتمعات ما قبل الصناعية) للدول المستعمَرة في عام ١٥٠٠م في مقابل ناتجها المحلي الإجمالي لكل فرد حالياً. ويبين

(١٢) حول مصطلح "صناعة النمو"، راجع حاشية سابقة للمترجم [المترجم].

(١٣) مجاز يشير إلى أن الشخص أو الشيء فوق النقد [المترجم].

الشكل رقم (٩.٢) العلاقة الساحرة بين معدل الوفيات الناتج عن الاستيطان الأوروبي والنمو الاقتصادي. يوضح الشكل أن الأمم ذات معدلات الوفيات العالية بين القوقازيين عانت لاحقا من النمو الاقتصادي المنخفض.

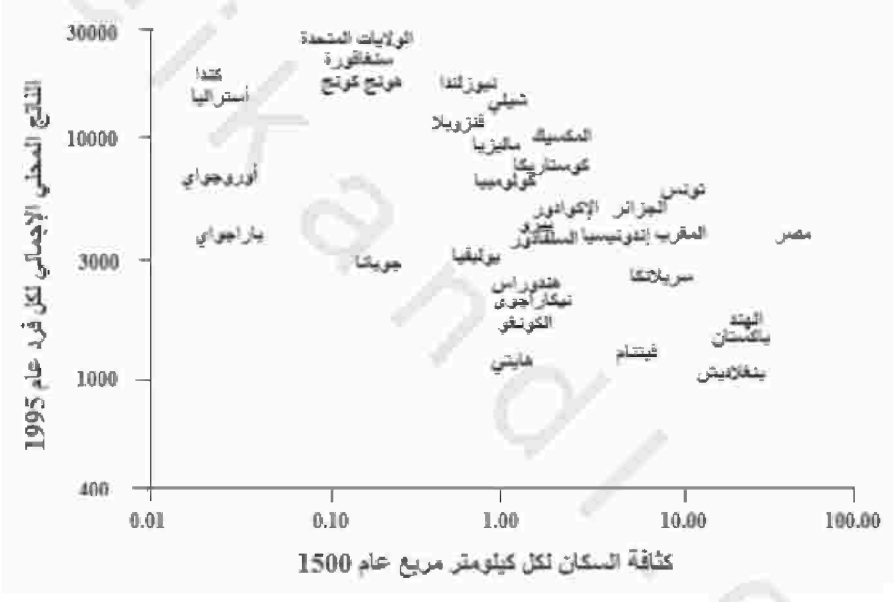

الشكل رقم (٩,١). الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في عام ١٩٩٥م في مقابل كثافة السكان في عام ١٥٠٠.

المصدر: Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James A. Robinson, "Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern World Income Distribution," Quarterly Journal of Economics 117 (2002): 1286-89, and Daron Acgmoglu, Simon Johnson, and James A. Robinson, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," American Economic Review 91 (Dec. 2001): 1398

الشكل رقم (٩,٢). الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في ١٩٩٥ في مقابل معدل وفيات المستوطنين.

المصدر: Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James A. Robinson, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," 1398

يُظهِر الشكلان أن المستعمرات عالية الكثافة التي عانت من معدل وفيات عالي بين القوقازيين جذبت قليلاً من المستوطنين. كانت الكثافة السكانية المنخفضة ومعدل الوفيات العالي بين المستوطنين الغربيين يعنيان شيئين: أولاً: ضعف المؤسسات وحكم القانون الغربيان. وثانياً: أن هؤلاء المستوطنين القليلين الذين تحدوا هذه المحنة وتجاوزوها اقتصروا على النشاطات الاستخراجية والاستغلالية المربحة، خاصة التعدين، ومثال ذلك كونغو ليوبولد[١٤]. أما الدول ذات الكثافة السكانية المحلية المنخفضة

(١٤) ليوبولد الثاني (من ٩ أبريل ١٨٣٥م إلى ١٧ ديسمبر ١٩٠٩م) هو ملك بلجيكا الثاني، كان يرى، على خلاف شعبه وحكومته، أن الاستعمار ضروري لعظمة الأمة، وعندما عارض الأخيران فكرة الاستعمار، أنشأ ليوبولد، بقروض من الحكومة، مشروعاً علمياً وبحثياً لتطوير أفريقيا، كان في حقيقته محاولة لاستعمار جزء من أفريقيا واستغلاله لصالح الدولة، تمخض عن دولة الكونغو الحرة أو الكونغو-

ومعدلات الوفيات المنخفضة بين القوقازيين، مثل أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا، فقد جذبت تدفقا أوروبياً كبيراً استفاد من المؤسسات الغربية والقاعدة الاقتصادية الزراعية- الصناعية. في هذه الأماكن أنتجت الأعداد الكبيرة من المستوطنين الإنجليز نسبة إلى عدد السكان المحليين "مجالاً مواتياً" لازدهار الثقافة والمؤسسات الأوروبية، من خلال السماح للمستوطنين بالإبادة المنظمة لسكان المستعمرة الأصليين. (ربما يلاحظ المراقب الساخر أن ثمة عاملاً خامساً لازم للرخاء في الدول الاستعمارية، هو الإبادة الجماعية).

ربما كان كلا نوعي الاستعمار بربريين، لكن أحداً منهما، خاصة الأخير، لم يفقر الناس المحليين الباقين على قيد الحياة أكثر مما كانوا في الأصل. فالاستعمار نفسه لم ينتج الفقر، وإنما الشكل الذي اتخذه صنع الفرق بين الفقر والثروة اللاحقين. فعندما تتدفق أعداد كبيرة من المستوطنين الذين يركزون على الزراعة والصناعة، كان الرخاء يأتي في ركابهم. وعندما تتدفق أعداد قليلة من المستوطنين المرضى الذين استعبدوا السكان المحليين بحثاً عن الثروة المعدنية، كان الفقر والتخلف هما النتيجة الحتمية. وحتى في هذه الحالة كانت الفوائد الاقتصادية للاستعمار كبيرة. ولعل معظم الغربيين، على سبيل المثال، لا يدركون أن الهند تتكون من عدة جماعات لغوية، لا تجمعها لغة أصلية واضحة. ولذلك فإن وجود الأمة نفسه كان مشكوكاً فيه دون إدخال اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة بحد السيف.

إن الاستعمار، من وجهة نظر مقترفيه، ربما أضر أكثر مما أفاد. كانت أمريكا أغنى مستعمرة إنجليزية، ولو كانت الفرضية الإمبريالية صادقة لانهارت إنجلترا بسبب الاستقلال الأمريكي. لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً، حيث انفجر النمو الاقتصادي في كلتا الدولتين عندما ساوت الهزيمة البريطانية العلاقات التجارية. وحتى في

= البلجيكية، وتعتبر هذه المستوطنة من الحالات النادرة للاستعمار الخاص، حيث كانت تعتبر ملكاً شخصياً لليوبولد وليس الدولة البلجيكية [المترجم].

أوج الإمبراطورية البريطانية كانت المستعمرات تمتص أقل من ربع ناتج إنجلترا. وكانت الصادرات إلى الأسواق غير المحمية مثل أوروبا والولايات المتحدة توفر معظم تجارة الصادرات البريطانية[٢٦].

ولو كانت الإمبريالية مهمة حقيقة لكانت أغنى دول الكوكب هي تلك التي ظلت حرة من الحكم الغربي، مثل بوتان ومنغوليا وإثيوبيا وروسيا، ولكانت أفقر الدول هي تلك التي ظلت لأطول فترة تحت النظام الاستعماري مثل هونج كونج وسنغافورة. وعلى ذلك فإن الإمبريالية هي النتيجة الأخيرة للتفاوتات الواسعة في الثروة والقدرة العسكرية بين الدول، وليس سببها.

إن المؤسسات، وليس الوفرة الطبيعية أو الحرية من السيطرة الاستعمارية، هي التي تميز الرابحين عن الخاسرين في الاقتصاد العالمي. فدرجة احترام قواعد اللعبة — حكم القانون والمساواة أمام القانون واحترام الحريات المدنية للجميع - هي التي تقرر ثروة الأمم.